معهد العلوم السياسية

توصيف مواد الإختصاص – علوم سياسية 66 وحدة

رأي عام ودعاية :Com207 –2 cr

تهدف هذه المادة الى تسليط الضوء على العلاقة العميقة بين وسائل الاعلام والرأي العام في شتى المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، اذ أضحت هذه الوسائل لاعباً رئيسياً في ايصال الاخبار وتثقيف المجتمع. ومن الضروري الاشارة الى أن مجال تأثير وسائل الاعلام يتمحور حول الجمهور الذي يشكل القاعدة الاساسية وتكاد تكون الوحيدة للرأي العام. وفي العصر الحديث، حيث انتشرت الانظمة الديمقراطية في مجمل أصقاع المعمورة، يصبح دور وسائل الاعلام في تكوين الرأي العام مسألة جوهرية وأساسية.
بناء على ذلك، يهدف هذا المقرر الى شرح مفاهيم وسائل الاعلام والرأي العام و الدعاية،و الى تسليط الضوء على أشكال الأنظمة الاعلامية والدعاية السياسية والبروباغندا.

تاريخ الدبلوماسية : PS 105–2cr

تتناول هذه المادة نشوء وتطور الدبلوماسية عبر العصور المختلفة. كما تتناول نظام التمثيل الدبلوماسي والقنصلي ودرجاته، كذلك المهام والاختصاصات والواجبات الدبلوماسية لرئيس الدولة ووزير الخارجية .كما ويعرف بالبعثات الدبلوماسية وأنواعها. والموظف الدبلوماسي والقنصلي، كما تعكف على شروط واشكال التبادل الدبلوماسي، وكيفية تشكيل البعثة الدبلوماسية والقنصلية، ونظام الاتيكات والمراسم الدبلوماسية المتبعة، كما تتطرق الى حصانة اشخاص السياسة الخارجية، رؤوساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية، كما تتطرق الى اعضاء البعثات الدبلوماسية والقنصلية لدى المنظمات الدولية، وكيفية اعتماد الموظف الدولي إضافة إلى أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية 1946 بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

الحريات العامة وحقوق الانسان : PS 106–2cr

تتضمَّن هذه المادة النظام القانوني لحقوق الإنسان، ونشأتها وتطوُّر فكرة حقوق الإنسان ومصادرها، والضمانات الأساسية لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم العامة على الصعيدين الداخلي والدولي، وخصائص هذه الحقوق والحريات التي يستحقها الفرد منذ ولادته. كما تتضمَّن تصنيف فئات الحقوق والحريات العامة، وبيان أشكالها ومظاهرها وحدودها، بإعتبار أن الحرية المطلقة هي فوضى. والتركيز على أهمية تعليم مادة حقوق الإنسان ونشر ثقافتها، من

خلال تعزيز وعي الناس بحقوقهم، وتحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة إجتماعية وإقتصادية وثقافية وسياسية، ورفع قدرة الفرد في الدفاع عن حقوقه وصيانتها.

مدخل الى علم السياسة: PS107-2cr

تهدف هذه الماده الى تقديم الطالب الى حقل العلوم السياسية من خلال تعريفه بمفهوم السياسه وعلاقة العلوم السياسية بالعلوم والمعارف الأخرى. وكذلك يتم تعريف الطالب بمناهج البحث في علم السياسه وخطوات وأدوات البحث العلمي. كما يتم تقديم الطالب الى الفكر السياسي عبر التاريخ واستعراض آراء المفكرين السياسيين عبر العصور المختلفه ابتداءً من العصر الأغريقي الى العصر الحديث ، وأيضًا يتم تعريف الطالب بمفهوم الدولة من حيث أركانها، النظريات المختلفة لتفسير نشأتها ووظائف الدولة أهم النظم السياسية، أشكال الدول وأنواع الحكومات والدساتير أخيراً يتم تعريف الطالب بمفهوم القانون الدولي نشأته و تعريف الصراع وعوامل الصراع السياسي (العامل: الاقتصادي، الجغرافي، الديموغرافي، التاريخي، الثقافي، الديني).

الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى: PS 111 -2Cr

تتناول هذه المادة الفكر السياسي القديم: بشكل مركّزعند اليونان والرومان والكنسية، إضافة إلى بانوراما سريعة عن الفكر السياسي في الحضارات الآسيوية القديمة بلاد فارس والصين والهند ومن أبرز النقاط التي تغطيها المادة أيضاً الحياة الاجتماعية في دولة المدينة عند اليونان، النظام الطبقي فيها وطبقة المواطنين، النظام السياسي فيها ومؤسساته، جمهورية أفلاطون. الفلسفة الرواقية عند الرومان، القانون الطبيعي ثم في الفكر الكنسي الإضاءة على قاعدة دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله، سلطة الكنيسة وسلطة الامبراطور وتتضمن المادة التعرض للمفكرين السياسيين التالية أسماؤهم: (سقراط، افلاطون، أرسطو، – شيشرون، القديس أوغاسطين – كنفوشيوس، – مانو.)

مبادئ الاقتصاد السياسي:PS 116 -2cr

الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يدرس المشكلات التي تنشأ عن وجود حاجات إنسانية متعددة وموارد محدودة. أي أنه يعالج مسألة لا محدودية الحاجات الإنسانية وندرة الموارد المتاحة وهو علم اجتماعي يختص بدراسة السلوك الانساني والعلاقات بين الناس، المرتبطة بإنتاج الخيرات الاجتماعية وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها ولهذا العلم قوانينه الخاصة التي تبين الخصائص العامة للظواهر الاقتصادية وما بينها من علاقات متبادلة.

علم الاجتماع السياسي:PS122-3Cr

تحتوي مادة علم الاجتماع السياسي على دراسة معمقة للموضوعات التي تمثل اطاراً للتفاعل بين علمي الاجتماع والسياسة, حيث أن الهدف الاساسي لهذه المادة هو دراسة الظواهر الاجتماعية من حيث دورها وأثرها على الظواهر السياسية وبالعكس.

تبرز هذه المادة الترابط العضوي بين الفكر السياسي والممارسة السياسية، وكذلك تسلط الضوء على الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى وكذلك شرح وتحليل المفاهيم السياسية الرئيسية مثل السلطة والدولة وأشكال الحكم واشكال المشاركة السياسية من خلال الأحزاب وجماعات الضغط والقوانين الانتخابية, اضافة الى التأطير السياسي للمجتمع.

علاقات دولية :PS 125- 4cr

تبدأ هذه المادة بتعريف العلاقات العلاقات الدولية وعرض تطورها التاريخي منذ مرحلة ما قبل الميلاد وصولاً الى معاهدة وستفاليا، ثم تتطرق الى العلاقة بين العلاقات الدولية وعلم السياسي لتتدخل بعدها في دراسة مركزة للمدارس الفلسفية والنظريات التي تحكم هذا العلم ثم تعالج اخيراً عدداً من القضايا الدولية المعاصرة.

القانون الدستوري: PS 130 -4 cr

تتضمن هذه المادة قسمين أساسيين:

القسم الأول: يتناول مفهوم القانون الدستوري وعلاقاته بفروع القوانين الأخرى (الإداري والمالي ..) ومصادر القاعدة الدستورية – إضافة الى التعريف بالدستور وأساليب نشأته وأنواعه ومبدأ سمو الدستور والرقابة على دستورية القوانين ونهاية الدساتير كما يتمضن دراسة مفوم الدولة، خصائصها، أركانها وأنواعها (الدولة البسيطة والدولة الفيدرالية والكونفدرالية)

القسم الثاني: يتناول أنظمة الحكم وطرق ممارسة السلطة فيه عن طريق الأساليب الغير الديمقراطية (القوة والوراثة والتعيين) أو عن طريق الأساليب الديمقراطية (الانتخابات) فنتطرق الى دراسة أنواع الإنتخاب (نظام الأغلبية أو الأكثرية) و(نظام التمثيل النسبي) إضافة الى كيفية توزيع المقاعد الانتخابية والطرق المعتمدة في هذا المجال) كما يتضمن نظرية الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) إضافة الى دراسة النظام الرئاسي ومبادئه (النظام الأميريكي نموذجاً) والنظام الديمقراطي النيابي أو البرلماني ومبادئه (النظام الفرنسي والبريطاني نموذجاً).

القانون الاداري العام : PS 132-2cr

يقسم الفقهاء القانون الى قسمين، القانون العام، والقانون الخاص، فالقانون العام هو "مجموعة القواعد التي تنظم علاقات الفرد بالدولة أو علاقة الدولة مع غيرها من الدول".

اما القانون الخاص فهو "مجموعة القواعد التي ترعى شؤون الافراد في المجتمع وتحكم العلاقات فيما بينهم".

من هنا يمكننا القول بأن القانون الإداري هو مجموعة القواعد والقوانيين المتعلقة بتنظيم وبنشاط الادارة وبكيفية الرقابة عليها، بمعنى اخر أنه القانون الذي يتعلق بتنظيم السلطات الادارية وممارسة تلك السلطات لنشاطها حين قيامها بوظيفتها الادارية، فهو يتكفل ببيان تكوين السلطات الادارية سواء السلطات المركزية أو اللامركزية كما يتكفل اوجه نشاط السلطات الادارية اي وظائفها واختصاصاتها وتبيان حقوقها في مباشرة وظائفها والقيود المفروضة عليها.تعتبر فرنسا مهد نشأة القانون الاداري كما تعتبر انكلترا مهد نشأة النظام البرلماني، وترجع نشأة القانون الاداري في فرنسا الى عهد الثورة الفرنسية التي اعتمدت مبدأ الفصل بين السلطات ورتبت عليه نتيجتان هما الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

ويتميز القانون الاداري بخصائص عديدة منها انه قانون مرن وغير مقنن ومستقل، وهو ايضاً من صنع القضاء. وتتنوع مصادره الى مصادر مدونة كالدساتير والتشريعات العادية، ومصادر غير مكتوبة وهي الاعراف والمبادئ العامة للقانون.

ولقد ظهرت عدة نظريات فقهية تبين اساس ونطاق القانون الاداري منها:

- نظرية السلطة العامة.
- نظرية المرفق العام.
- نظرية المنفعة العامة.

الفكر السياسي في العصور الحديثة: PS 202 -2cr

يتناول هذا المقرر موضوعاً رئيسياً من موضوعات العلوم السياسية هو "الفكر السياسي الغربي الحديث" ويستعرض هذا المقرر، على نحو مُعمّق العديد من العناوين الهامة بدءاً من عصر النهضة الأوروبي ومرحلة الإصلاح الديني والحروب الدينية والصراع بين الكاثوليك والبروتستانت، وأفكار سيادة الدولة، ونظرية الحق الطبيعي، والعقد الاجتماعي، والفكر السياسي الاشتراكي الحديث، ومن أهم مفردات المقرر (التعريف بماهية ومفهوم الفكر السياسي – الفكر السياسي في عصر النهضة – رواد الفكر السياسي لعصر النهضة "نيقولا مكيافيللي – جان بودان – توماس هوبس" – الفكر السياسي والصراع الديني – الفكر السياسي لحركة الإصلاح الديني الغربي البروتستانتية

– الفكر السياسي الغربي الحديث وأهم رواده "جون لوك – مونيسكيو – فولتير" – تطور الفكر السياسي الغربي الحديث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر – الفكر السياسي الاشتراكي).

القانون الدولي العام والمنظمات الدولية: PS 205– 4 cr

تُعدّ دراسة القضايا المتعلقة بمواضيع القانون الدولي العام مهمة جداً لطالب القانون والعلوم السياسية في معرفة كيف تسير العلاقات الدولية بين الدول فيما بينها، أو العلاقة بين الدولة من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى، ولهذا يُعرف القانون الدولي العام بأنه مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول في أثناء الحرب والسلم والحياد، إضافةً إلى العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية، ومن هذا التعريف يمكن تناول أهم المواضيع المتصلة بهذا الفرع من القانون والتي يمكن إيجازها بالنقاط الآتية: 1– مفهوم القانون الدولي العام. 2– تمييز القانون الدولي العام عن غيره من المعاملات الدولية. 3– فروع القانون الدولي العام.4– نشأة وتطور القانون الدولي العام. 5– العلاقة بين القانون الدولي العام والقانون الداخلي. 6– مصادر القانون الدولي العام الرسمية وغير الرسمية. 7– المعاهدات الدولية (الاتفاقيات). 8– العرف الدولي (تعريفه وأنواعه).9– مبادئ القانون العامة. 10– اجتهاد المحاكم. 11–الفقه الدولي. 12– مبادئ العدل والانصاف. 13– قانون الحرب. 14– مبدأ الحياد. 15– تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية وغير السلمية. 16– قانون الأنهار والبحار. 17– المنظمات الدولية مفهومها وأنواعها وأهدافها.

وفي السياق ذاته، سوف نتناول قانون المنظمات الدولية باعتباره فرعاً هاماً من فروع القانون الدولي العام، ذلك من ناحية تطور هذا القانون، حيث أصبحت الحاجة إلى التعاون والتنسيق بين الدول في مجالات متعددة ومختلفة أكثر إلحاحاً لا سيما مع ظاهرة العولمة التي غدت تميز العلاقات الدولية عموماً، ومن ثمّ نتناول مفهوم المنظمة الدولية وتعريفها وأهدافها ومضمونها، إضافة إلى استعراض أهم المنظمات الدولية والإقليمية.

البروتوكول والمراسم:PS206-2Cr

بروتوكول Protocol هي كلمة إنكليزية، تعني قواعد السلوك وأصول تطبق في المناسبات الدولية، أما كلمة (مراسم) فهي الكلمة العربية المرادفة لكلمة بروتوكول Protocol وتطلق كما ذكر على القواعد والإجراءات التي تتبع في المعاملات المتبادلة بين الدول في المناسبات الرسمية المختلفة.

وبهذا يتضح لنا أن جميع هذه الكلمات (تشريفات ومراسم وبروتوكول وإتيكيت) تعني مدلولاً واحداً، وهو مجموعة المبادىء والقواعد المكتوبة وغير المكتوبة التي تنظم المعاملات في نواحي الحياة المختلفة.

وبالرغم من أهمية تلك القواعد والضوابط إلا أن الدبلوماسية المعاصرة قد تخففت من الأصول والقواعد والمظاهر التي كانت تحيط بسلوك رجال السلك الدبلوماسي القديم، حيث ما كان يحيط بالتعامل بين الدول من شكليات معقدة، وأصبحت البساطة هي الطابع الغالب على معظم قواعد المراسم في وقتنا الحالي.

الاقتصاد العالمي:PS212-3Cr

شهد الإقتصاد العالمي في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين تطورات بنيوية هائلة وتحولات جذرية. وقد تمثلت هذه التطورات بظاهرتين العولمة والأقلمة كعنوانين للحقيبة الجديدة في تطور المجتمع البشري. تجسدت الظاهرتين بتحولات علمية، معرفية، إقتصادية، ثقافية وسياسية متسارعة لم يعرف لها العالم مثيلا من قبل وهي ما زالت تترك تداعياتها الإيجابية والسلبية على الأمم والدول والشعوب.

سيتناول المقرر دراسة ومناقشة المواضيع الرئيسية التالية: نشأة ومراحل تطور الإقتصاد العالمي مروراً بموجات العولمة والاقلمة عبر التاريخ. كما سنركز على تعريف مفهومين العولمة والاقلمة وتداعياتهما وركائزهما وصولاً إلى الظواهر التي تواكبهما كتطور الشركات العابرة للقوميات والمتعددة الجنسيات وتكاثر عدد المنظمات الدولية والاقليمية ودورها جميعاً في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

المالية العامة والموازنة:PS222-2Cr

يدرس علم المالية العامة العلاقات القانونية والاقتصادية التي تنشأ عندما تقوم الدولة بالنشاط المالي الذي يهدف إلى اشباع الحاجات العامة. والمالية العامة هي مجموعة القواعد التشريعية والتنظيمية والعرفية التي تحدد أصول الموازنة العامة، بوصفها صكاً تشريعياً تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مقبلة، وتنفيذها وقطع حسابها، وإدارة الأموال العمومية المودعة في الخزينة. انطلاقاً من هذا المفهوم تُحدد الأهداف من إدخال مادة المالية العامة والمحاسبة العمومية والموازنة كمادة تدريس لطلاب العلوم السياسية.

الجغرافيا السياسية والديمغرافيةPS227-4Cr

الجغرافيا السياسية: تركز المادة على دراسة العوامل السياسية التي تؤثر في جغرافية الدولة انطلاقاً من العلاقة بين مكونات الدولة الجغرافية (الموقع والحدود والموارد والديموغرافية) والمصالح السياسية للدولة ومحيطها. بينما تلقي نظريات الجيوبوليتيك الضوء على مفهوم التوسع لدى الدولة وفقاً لحاجاتها الأمنية والسياسية والعسكرية والاقتصادية.

قانون العمل والضمان الاجتماعي:PS230-2Cr

يُعتبر قانون العمل قانوناً إجتماعياً ومهنياً، كونه يرتبط إرتباطاً وثيقاً بمصير العمال الذين يُمثلون الشريحة العظمى من المُجتمع، لذلك نصَّت المادة 23 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 10 كانون الأول 1948 على حق كل فرد بالعمل. كما كرَّس الدستور اللبناني النظام الإقتصادي الحر الذي يكفل المُبادرة الفردية والملكية الخاصة، ويُتيح لكل مواطن الحق بالعمل إلى جانب الحقوق الأخرى. وقد رعى قانون العمل اللبناني علاقات العمل الفردية والجماعية، كما نظَّم قانون الضمان الإجتماعي جميع التقديمات التي يُمكن أن يستفيد منها الأجراء_تتضمن هذه المادة التعريف بقانون العمل والانظمة التي تحكم عمل العامل وسمات وخصائص قانون العمل. وتتضمن التعريف بالعامل وصاحب العمل والعلاقة القانونية التي تحكم عقد العمل الفردي، الحقوق والالتزامات المترتبة على عقد العمل الفردي كما وسائل حل النزاعات في عقد العمل الفردي اضافة الى عقد العمل الجماعي كنظرة عامة على لطبيعة العقد وعمل النقابات. وختاما التعريف بمؤسسة الضمان الإجتماعي و تقديماتها الإجتماعية

القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني:PS301-2Cr

تحتل القضية الفلسطينية مركز الاهتمام المحلي والعالمي على السواء، فهي محور الصراع في المنطقة والتي تمتد جذورها إلى قرون عديدة. فمن الطبيعي أن تكون فلسطين وقضيتها محور اهتمام العديد من الدراسات التي تناولت تلك القضية وأبعادها من زواياها المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية. الهدف من هذا المقرّر الدراسي هو التعرف على القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وصولاً إلى قيام دولة إسرائيل ودلالات وتطورات الوجود الإسرائيلي في قلب العالم العربي والحروب التي نتجت عنه ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين ومستقبل قضيتهم في ظل قيام كيان فلسطيني في بعض أرض فلسطين التاريخية هذا بالإضافة إلى الحركة التحررية للشعب الفلسطيني والانتفاضات تحت الاحتلال.

الاتجاهات السياسية المعاصرة :PS305-2Cr

تهدف مادة الاتجاهات السياسية المعاصرة الى تعريف الطالب على الاتجاهات السياسية التي سادت في الحياة السياسية المعاصرة حيث كانت الساحة الدولية مسرحا لأفكار وايديولوجيات متناقضة, منها المقدس لفكرة القومية كالفاشية والنازية ومنها الساعي الى العالمية كالاشتراكية والليبرالية والبنيوية, اضافة الى ضرورة الالتفات الى بعض المفاهيم التي تفرض نفسها على مستوى العمل السياسي والعلاقات الدولية كالديمقراطية والعلمانية والبراغماتية.

السلطة وعملية صنع القرار :PS 312- 2cr

يعتبر موضوع السلطة وصنع القرار السياسي من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى التي أخذت إهتمام واسع عند المتخصصين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية إذ تعد دراسة عملية صنع القرار السياسي مدخل مهماً في فهم طبيعة النظم السياسية في جميع الدول فتحليل عملية صنع القرار تكشف عن مدى ديمقراطية الأنظمة الحاكمة ودرجة تطور هذه الأنظمة والتوجهات الأساسية للنخبة الحاكمة.

الأحزاب السياسية وجماعات الضغط:PS315-4Cr

إرتبط نشأة الأحزاب السياسية بنشوء الأنظمة الديمقراطية. فلا يمكن تداول العملية الديمقراطية في غياب المنافسة بين الأحزاب السياسية. من هنا تأتي دراسة الأحزاب السياسية كونها تمثل أهم مظاهر الحياة السياسية في الدول والمجتمعات البشرية فالأنظمة السياسية بصورة عامة تقودها احزاب سياسية، من هنا تاتي طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية والأنظمة .كما لا يخفي تأثير الأحزاب الواضح في الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وذلك من خلال ما تتبناه من مبادىء وأهداف وبرامج في المجالات كافة وسعيها لتحقق ذلك من خلال السعي إلى الوصول إلى السلطة واستعمال امكانياتها لتحقيق التغير الذي تبتغيه في مجتمعاتها. غير أن الأحزاب السياسية لم تعد واحدة على الساحة السياسية فجماعات الضغط في كافة انواعها ومجالاتها أصبحت عامل منافس للأحزاب السياسية في تمثيلها للمطالب للجماعات التي تمثلها وقد إزداد الإهتمام بدراسة جماعات الضغط خاصة بعد أن أصبحت عامل وممر إلزامي للوصول إلى السلطة.

القضاء الدولي: PS322-2Cr

تهدف هذه المادة الى فهم معنى كلمة القضاء من خلال تعريفها وعرض جوانبها على المستويين الداخلي والدولي بغية تمييز القضاء الدولي عن الداخلي لجهة القبول والتوافق على المستوى الدولي مقابل الالزام القهري على المستوى الداخلي كما وتعرض هذه المادة الأساليب والادوات المعتمدة على المستوى الدولي لجهة عرض الوسائل المعتمدة لحل المنازعات الدولية كالوساطة والمساعي الحميدة والتوفيق وصولاً الى الوسائل المؤسسة كمحكمة العدل الدولية ومجلس حقوق الانسان بالاضافة الى مجلس الأمن والادوات الاقليمية كالهيئات والمحاكم الأقليمية التابعة لبعض المنظمات الاقليمية ومدى فعاليتها وكيفية التقاضي أمامها.

النظام الدستوري في لبنان :PS325-2Cr

تتناول هذه المادة دراسة النظام اللبناني عامةً واختصاص المؤسسات الدستورية بعد التعديل الدستوري لعام 1990 (اتفاقية الطائف). وكذلك تتناول هذه المادة دراسة أهم التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور اللبناني منذ نشأته ولغاية اتفاقية الطائف وكذلك تتناول الاصلاحات الدستورية التي أتى بها الطائف لناحية الصلاحيات والاختصاصات وتتطرق المادة أيضًا الى دراسة رئاسة الجمهورية كمؤسسة دستورية قبل وبعد التعديلات الدستورية لعام 1990 .كذلك دراسة مؤسسة مجلس الوزراء واختصاصاته كما وصلاحية رئيس الحكومة بعد الطائف، دراسة السلطة التشريعية ومهامها الدستورية ، دراسة القوانين الانتخابية وشروط الترشح إلى الانتخابات النيابية اضافة الى علاقة السلطات الدستورية فيما بينها.

الطاقة والصراع الدولي :PS 327 – 2cr

تهدف هذه المادة الى تعريف الطالب على أهمية مصادر الطاقة على المستوى الاستراتيجي العالمي ومدى تأثيره على العلاقات الدولية لجهة اعتباره مصدراً رئيسياً للتجاذبات الدولية كما وتسعى هذه المادة الى تبيان أثر الطاقة وأماكن وجودها على نظريات الجيوبولتيك وعلى توازن القوى الاقليمي والعالمي بما يجعلها (اي الطاقة) سبباً رئيسياً في الحروب والصراعات وحتى التحالفات التي حكمت أو تحكم حالياً واقع العلاقات الدولية التي ما زالت أسيرة لتوازن محكوم بالتنافس والتناحر والتحالف وصولاً الى الحروب والصراعات التي تشكل تهديداً واضحاً للسلم والأمن الدوليين.

وتهدف مادة الطاقة والصراع الدولي ايضاً الى محاولة ايجاد صيغة او آلية تجعل من الطاقة بمصادرها المتنوعة اساساً لمحاولة بناء نظام دولي اساسه احترام سيادة الدول انطلاقاً من حق مبادىء القانون الدولي والأمن الجماعي العالمي.

تحليل الخطاب السياسي:PS 337-2Cr

تحليل الخطاب السياسي له مكانة مهمة في البحث السياسي المعاصر في مختلف بلاد العالم ،بحيث يتولى الباحث تحليل المحتوى الظاهر للخطاب من خلال التحليل الدقيق للموضوعات التي وردت في الخطاب، وقد يتجه إلى عدِّ بعض الكلمات المحورية في الخطاب أو رصد اتجاهات صاحب الخطاب من كل فكرة محورية وردت في خطابه، وهل كانت سلبية أو إيجابية. وأحياناً يكون ما سكت عنه الخطاب أهم مما ورد فيه! ومن هنا برزت فكرة "المسكوت عنه في الخطاب" لأنه يشير إلى الموضوعات التي تحاشى أن يذكرها صاحب الخطاب، وعادة ما تطبق مراكز الأبحاث العلمية أساليب علمية دقيقة في مجال تحليل الخطاب السياسي.

مشروع التخرج :-PS362-4Cr

يهدف بحث التخرج الى تدريب الطالب على القيام ببحث علمي يرسخ ويثري معارفه كما يكسبه المهارات الضرورية في البحث وجمع المعلومات كما تمكنه من تطبيق التقنيات والمعارف التي اكتسبها خلال دراسته. كما أن هذا النوع من البحوث يكون بداية منطقية للتدريب على رسالة الماجستير لناحية الاجراءات النمطية الواجب اتباعها والعرض والمناقشة في نهاية المقرر .